

وضع آلية يتم الاتفاق عليها مع كافة المكونات لتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل المتعلقة بنزع السلاح، واستعادة الأسلحة الثقيلة والمتوسطة من كافة الأطراف والجماعات والحزب والإفراد التي نُهبت أو تم الاستيلاء عليها وهي ملك للدولة في أي من المناطق على المستوى الوطني، وتنفيذها بالمشاركة مع كافة المكونات في وقت زمني محدد ومنع امتلاك تلك الأسلحة عن طريق التجارة كونه امتلاكها حق حصري للدولة فقط.

أولويات

9

الميثاق

حجم الدين العام
الداخلي13,2
مليار دولار7
مليارات دولارخسائر تخريب خطوط نقل النفط
والغاز والكهرباء في 3 سنوات

33,7%

ارتفاع نسبة البطالة بين
الشباب من إجمالي السكان

حكومة «بحاح» تفضح حكومة «باسندوة»!!

كشفت حكومة «بحاح» أن خسائر الخزينة العامة نتيجة الاعتداءات المتكررة على خطوط نقل النفط والغاز وشبكات الكهرباء، خلال السنوات الثلاث 2012-2014م بلغت ما يقارب 1,482 تريليوناً وأربعمئة وأثنى وعشرون مليار ريال - 6,8 مليار دولار - بما نسبته 94% من إجمالي العجز الصافي لهذه السنوات. وأشارت الحكومة في برنامجها العام المقدم إلى مجلس النواب إلى «ما تكبدته الخزينة العامة من خسائر نتيجة عدم القدرة على إنفاذ القوانين المالية بسبب الانقلابات الأمني» خلال السنوات الثلاث التي إدارتها حكومة «باسندوة».

وقال رئيس الوزراء خالد بنحاح - الذي استعرض البرنامج العام لحكومة الكفاءات الجديدة: إن الحكومة «على استعداد لتحمل مسؤوليتها الوطنية، وهي على إدراك طبيعة الأوضاع والتحديات الراهنة التي يمر بها البلد في المرحلة الانتقالية، والتي نتج عنها أزمات مركبة وعلى رأسها ثمانية تحديات رئيسية». وأوضح أن تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وغياب الإنفاذ الكامل لمبدأ سيادة القانون خلال السنوات الثلاث الماضية، ترتب عليه تكبد الاقتصاد القومي عمارة وموازنة الدولة خاصة

خسائر كبيرة. ولفت بنحاح إلى اتساع نطاق الفقر بمفهومه العام إلى 54% من إجمالي السكان، وتفاقم مشكلة البطالة إذ ارتفعت نسبتها بين الشباب للفئة العمرية «15-24» سنة إلى 33,7% من إجمالي السكان. وأشار البرنامج العام للحكومة إلى الانخفاض الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي واقترب الاقتصاد من هوة الركود الاقتصادي، إذ أدى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عام 2011م بما نسبته 15,1% وما تلاه من انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2012-2014م في المتوسط إلى 2,82%، في ظل معدل نمو مرتفع للسكان بلغ 3%، أدى إلى انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2014م عن مستواه عام 2010م بما نسبته 9,1%.

كما تفاقمت مشكلة اختلالات المالية العامة، إذ بلغت نسبة العجز النقدي الصافي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2011-2014م نحو 5% و4,7% و8% و6% على التوالي. وأشار برنامج الحكومة إلى تفاقم الاختلالات الهيكلية في الموازنة، إذ تراجع حجم النفقات الاستثمارية إلى إجمالي النفقات العامة إلى ما نسبته 8% و11% و8% على التوالي للسنوات 2011-2013م، وذلك لصالح النفقات الجارية وبالأخص نفقات الأجور والرواتب والتي استحوذت خلال السنوات الثلاث الأخيرة «فترة حكومة المشترك» على ما نسبته 31% في المتوسط.

كما استأثرت أوجه دعم المشتقات النفطية بما نسبته 23% في المتوسط خلال نفس الفترة.. واستحوذ دعم المشتقات المخصصة لإنتاج الطاقة الكهربائية والذي

تدهور الأوضاع الأمنية والسياسية وغياب كامل للقانون

ضعف البنية المؤسسية والتنظيمية للوزارات والهيئات والمؤسسات والمصالح

ما زال قائماً. على ما نسبته 34% في المتوسط من إجمالي دعم المشتقات النفطية أي ما نسبته 7,8% من إجمالي النفقات العامة، وهو ما يقارب نسبة الإنفاق الاستثماري. وذكر البرنامج أن مدفوعات فوائد الدين العام الداخلي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي النفقات من 10,4% عام 2011م إلى 16,5% عام 2013م، ويتوقع تجاوزها عام 2014م وذلك بسبب ارتفاع حجم الدين العام الداخلي من 1,892 تريليوناً وثلاثمائة وأثنى وتسعين مليار ريال - 8,8 مليار دولار - بما نسبته 111% من إجمالي الإيرادات الذاتية عام 2011م إلى 2,850 تريليون ريال - 13,2 مليار دولار - بما نسبته 141% من إجمالي الإيرادات الذاتية عام 2013م، ويتوقع تجاوز النسبة 150% عام 2014م.

ولم يغفل البرنامج التراجع الكبير والمستمر في إنتاج النفط الخام المحلي وأسعاره في السوق الدولية في ظل عدم قدرة الأنشطة الاقتصادية الموجهة نحو التصدير على تعويض النقص في عائدات الصادرات النفطية، وتزايد حجم اعتماد الاقتصاد الوطني على توفير حاجاته من المشتقات النفطية خاصة السلع الأساسية عامة، مما يشكل خطورة ليس على عائدات الخزينة العامة من الموارد العامة فحسب بل وعلى عائدات الاقتصاد الوطني من النقد الأجنبي أيضاً.



مما يترتب عليه استنزاف احتياطات الجهاز المصرفي وبالأخص البنك المركزي من العملات الأجنبية والانعكاسات الخطيرة لذلك على فاتورة الاستيراد الضرورية وعلى أسعار الصرف وبالتالي معدلات التضخم وصولاً إلى انعدام الاستقرار الاقتصادي. ونوه إلى «ضعف البنية المؤسسية والتنظيمية للوزارات، والهيئات والمؤسسات والمصالح في القيام بمهام الإدارة العامة للدولة، على الرغم من أهميتها كونها ما زالت تقوم بوظيفة الدولة الضامنة ويعتمد عليها المجتمع في تقديم خدماته وتلبية حاجاته بشكل كبير، أمام ضعف إشراك القطاع الخاص في إدارة الاقتصاد والمجتمع».. مشدداً على أن ذلك الأمر يتطلب «مراجعة وتطوير الدراسات المعقدة لدور الدولة في الجوانب الاقتصادية والإنتاجية، مع ضمان عدم الاستغلال والمغالاة في رسوم الخدمات على المواطنين».

وأشار البرنامج إلى التحدي المتمثل في ضعف الخدمات الأساسية وتدني كفاءتها وعلى رأسها خدمات التعليم والصحة والكهرباء والمياه والطرقات.



وزير الأوقاف وضع «كلامه» على الداء!!

نتمنى من الوزير فؤاد أن يحتوي المساجد الحزبية ويستعيد المساجد المنحوبة لتكون جميع المساجد والجماعات تحت مظلة وزارته وكافة المنابر تحت إشرافها والعمل بجد وإخلاص لدفع جيف المذهبية وروائح الطائفية التي بدأت تفوح من أظهر الأماكن وأقدس المنابر. وآل يقتصر عمل الأوقاف والإرشاد على الإدارة والتنظيم لمختلف أعمال الحج والعمرة، وتوفير أفضل الخدمات للحجاج والمعتمرين وفقاً لما ورد في برنامج الحكومة فيما يتعلق بالأوقاف والإرشاد!!



شيء طيب ما أكد عليه وزير الأوقاف الدكتور فؤاد عمر بن الشيخ أبي بكر، من ضرورة التزام الخطباء والمرشدين بالخطاب الديني المعتدل والحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يؤدي إلى الفرقة والتناحر بين أبناء الوطن الواحد.. وراء تأكيد الوزير على هذه «النقطة» إدراك تام بأن كثيراً من الخطباء والمرشدين اتخذوا من المنابر منصة للحروب وإثارة الفتن والتحريض والدجل والتضليل والاستنزاق.

أكثر من 200 مدرسة أغلقتها الحروب والمليشيات

عام التعليم يضع مصداقية الحكومة على المحك



مرشح «أنصار الله» لرئاسة الحكومة ينتقد برنامج حكومة الكفاءات

والنتيجة حتماً تمبيع القدرة على الإنجاز والمحاسبة. ولفت الحمادي - وهو أحد الاسماء التي كانت مطروحة ومرشحة لرئاسة حكومة الكفاءات - لفت إلى أن البرنامج لا يختلف كثيراً عن برنامج الحكومة السابقة التي لم يحقق منه بند واحد بشكل صحيح ولم نستطع محاسبتها. وأوضح الحمادي في مقال له أن أهداف البرنامج لم تقسم بمفهوم إداري وفقاً لقواعد التخطيط العلمي الصحيح ولم يتم تصنيفها وفق المدى الزمني وإنما اعتمد على أن الفترة الزمنية لها كـ «حكومة» غير منتهية.



الاستجداء... والاستنزاق من الخارج باسم مكافحة الإرهاب.. مشيراً إلى أن الحكومة كشفت في البرنامج عن تجهيز نفسها للفشل بربطها النجاح بـ «تكايف» الجميع «والعمل معها» و«الدعم من الخارج» و«التنفيذ الممكن»

انتقد البروفيسور أيوب الحمادي بشدة البرنامج العام لحكومة بحاح الذي قدمته إلى البرلمان الأسبوع الماضي. وقال الحمادي: إن الحكومة قدمت خطط عملها والتي يمكن تسميتها بـ «أزمة أو ورقة رغبة وليس برنامجاً». وأضاف: لقد صيغ بأسلوب يفتقر إلى التخطيط والكفاءة وحتى الأهداف فيه فضفاضة تعتمد الكلام الإنشائي ولا تعتمد الأسس العلمية، وكثير منها يدخل في باب «سوف نعمل» و«نأمل» و«نتمنى» و«ننتظر» و«بتكايف» وكل مصطلحات

«السبت» إجازة أم «الخميس»!!



تمارس لجان الحوثي الشعبية ضغوطات قوية على حكومة بحاح لإعادة يوم الخميس إجازة رسمية بدلاً عن السبت. وكشفت مصادر لـ «الميثاق» أن الحكومة تدرس الموضوع من أبعاده المختلفة وخصوصاً الاقتصادية. ورجحت المصادر نزول الحكومة عند رغبة اللجان الشعبية التي ترى في إجازة السبت تقليداً و«عمالة» لليهود.. وكان نقل الإجازة من الخميس إلى السبت هو المنجز الوحيد الذي تفاخر به حكومة «باسندوة» في سجلها المخزي!!

نفسه وغذائي بعد الحرب الأخيرة في المحافظة... متوجهة إلى أن تصاعد الصراعات الأخيرة أدى إلى تسرب الطلاب من التعليم بشكل ملحوظ.

ويبلغ عدد المدارس المتضررة خلال الفترة 2011-2013م، 261 مدرسة في مناطق مختلفة من اليمن.

إلى ذلك ذكرت دراسة حديثة صادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (أوتشا) - حول تقييم الأوضاع الإنسانية من الصراع القائم في محافظة البيضاء.. وجود 11 مدرسة مغلقة في تلك المناطق نتيجة احتلالها من قبل المسلحين، أو غياب كادر التدريس.. 9 من هذه المدارس في مديرية ولد ربيع وحدها.

«المركزي» يرفض الإفراج عن مخصصات الكتاب المدرسي

13 ألف مدرسة بدون مختبرات ومعامل

وبهذا الخصوص ذكرت إحصائية صادرة عن المجلس المحلي في محافظة عمران أن أكثر من 40 مدرسة تضررت بسبب الحرب الأخيرة ولا تزال مغلقة حتى اليوم. بالإضافة إلى 18 مدرسة في مديرية حرف سفیان، تضررت من حرب عام 2010م، وكل تلك المدارس بحاجة إلى إعادة تأهيل حتى تصبح صالحة للتعليم. وأشارت الإحصائية إلى أن 150 ألف طالب وطالبة بحاجة إلى دعم

إعلان الحكومة اعتماد عام 2015م عاماً للتعليم في الجمهورية اليمنية بعد أول اختبار حقيقي أمام مصداقية وجدية حكومة المهندس خالد بنحاح.. فعلى الرغم من أنه لم يعد يفصلنا عن عام 2015م سوى بضعة أيام إلا أن المتابعين لم يلمسوا شيئاً يمكن أن يشير من قريب أو بعيد إلى حقيقة اهتمام الحكومة بالتعليم.. ويخشون أن تكون مجرد تصريحات لمغالطة الرأي العام ليس إلا.

حيث تواجه الكتب المدرسية عجزاً كبيراً بسبب رفض البنك المركزي صرف مخصصات الوزارة لطباعة الكتاب المدرسي، ووجود أكثر من 13 ألف مدرسة بدون مختبرات أو معامل، كما أفاد مسئول في وزارة التربية أن عدد المدارس المغلقة بسبب المواجهات المسلحة 148 مدرسة في مناطق مختلفة من اليمن.